مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 724 - 742

تاريخ الإرسال: 2020/11/02 تاريخ القبول: 2021/10/16
تاريخ النشر: 2022/03/17

التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)

Customs facilities in Algeria and their role in promoting exports outside hydrocarbons during the period (2000-2018)

خديم كريم ، حاكمي بوحفص
جامعة وهران2 (الجزائر)، Khedim_karim13@yahoo.fr
جامعة وهران2 (الجزائر) ، hakmib2001@yahoo.fr

الملخص:

من خلال هذه الدراسة، سنحاول معالجة موضوع يعتبر محل إهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين لا سيما في الآونة الأخيرة، للبحث عن طرق تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

تحاول الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد جملة من الآليات، ولعل لإدارة الجمارك دور هام في هذه العملية من خلال تقديم تسهيلات جمركية للمتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مجال التصدير.

الكلمات المفتاحية: الصادرات ، الجمارك، التسهيلات ، الأنظمة الجمركية.

Abstract:

Through this study we will try to address a topic that is of interest to researchers and economists, especially in recent

times, to search for ways to encourage exports outside of hydrocarbons. Non-oil exports by adopting a number of mechanisms, and perhaps the customs administration has an important role in this process by providing customs facilities for economic dealers who are active in the field of export.
Key words: exports, customs, facilities, customs regulations.

المقدمة:

تعتبر المؤسسة الجمركية إحدى أهم دعائم التجارة الدولية، كما أصبحت إدارة الجمارك مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تلعب دورا رئيسيا في تنمية التجارة الدولية و تتنازل بالمقابل عن بعض الحواجز و القيود التي تضعها لحماية إقتصادها الوطني باعتبارها تمثل إعاقة للتدفق التجاري الذي يسعى العالم إليه اليوم، حيث أصبح الهدف الإستراتيجي الأول لجمارك الألفية الثالثة هو تحقيق التوافق والتجانس بين شقين:

أحدهما خدمي يسعى إلى تشجيع الإستثمار من خلال إقامة علاقة مشاركة بين المجتمع التجاري و الجمارك عن طريق تيسير مرور البضائع والأفراد و حركة التجارة الدولية بشكل عام؛ والآخر رقابي يسعى إلى تحقيق الأمن وسلامة المجتمع وحماية الاقتصاد الوطني، ويتمثل في إحكام الرقابة على كل ما يعبر الحدود الجمركية من بضائع وأشخاص ووسائل نقل.

تعد إدارة الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة و ضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، حيث تسهر عند الاستيراد أو التصدير على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية وكذا التشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك، كما تسعى إدارة الجمارك الجزائرية جاهدة في إطار مسعى النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهذا بتكييف منظومتها القانونية لكي تتماشى مع هذا الطرح الجديد؛ ولا يتم ذلك إلا عن طريق

إتباع سياسات جمركية تهدف إلى تقديم جملة من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مجال التصدير للتموقع في السوق الدولية.

الإشكالية: من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية فيما يلي: ما دور المؤسسة الجمركية الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

من خلال ما سبق، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مهام إدارة الجمارك؟
- ما هي الأنظمة الجمركية ذات الصلة بعملية التصدير؟
- ما هي التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات لولوج السوق الأجنبية وتقليص آجال الجمركة لدعم الصادرات خارج المحروقات؟
- ما هو واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟ وما هي الآفاق المرجوة؟

فرضية البحث: تلعب التسهيلات الجمركية في الجزائر دورا مهما في ترقية الصادرات خارج المحروقات، كونها تمثل إحدى الحلقات الرئيسية في السلسلة اللوجيستيكية للتجارة الخارجية.

أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح دور الأنظمة الجمركية الإقتصادية ذات الصلة بعملية التصدير.
- التطرق إلى التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية من أجل الرفع من حظوظ التصدير.
- بالإضافة إلى التطرق إلى التسهيلات الجمركية الهادفة إلى تقليص آجال الجمركة
- واقع و آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى الأهداف التالية:

- التعرف على التسهيلات الجمركية المتاحة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات
- الوقوف على واقع التصدير خارج المحروقات بالجزائر

- تحديد المجالات التي يتركز فيها التصدير خارج المحروقات بالجزائر وكذا الشركاء الذين يتم التعامل معهم في مجال التصدير.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة مصطفى باكر**(2006)، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف السياسات والأساليب الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات والمستنبطة من تجارب دول نجحت في تنمية وتطوير صادراتها وحققت معدلات نمو مرتفعة مثل دول جنوب شرق آسيا، حيث تأتي أهمية تطوير وتنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب، بل أيضا من ناحية النوعية والديناميكية ومقدرة البلد على تكوين وامتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب العالمي عليها، وسنحاول التطرق في دراستنا إلى أهم الشركاء الذين تتعامل معهم الجزائر من أجل رفع معدلات التصدير خارج المحروقات.

2- **دراسة عتيق الشيخ (2011)**، الصادرات خارج قطاع المحروقات "حالة النفايات"، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، حيث توصلت الدراسة إلى أنه و بالرغم من الإجراءات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات والتي شملت جوانب عدة من متطلبات الوصول إلى التصدير، إلا أن هذه الإجراءات تبقى منقوصة بالنظر إلى التجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية، ومن خلال ورقتنا هذه سوف نبين كيف يمكن للمؤسسات الولوج للأسواق الأجنبية عن طريق استغلال كل التسهيلات الجمركية المتاحة.

3- **دراسة طارق قندوز، قاسمي السعيد (بدون سنة)جامعة المسيلة/الجزائر: " تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية"**، حيث توصلت الدراسة، إلى أنه رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على

إثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986، إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعد 03%، ومن خلال الورقة البحثية التي بين أيدينا سنحاول التطرق إلى السياسات الجمركية وأهم التسهيلات والأنظمة الجمركية التي من شأنها رفع قدرات المؤسسات من أجل التموقع في الأسواق الأجنبية حتى تكون منافسة للمؤسسات الأجنبية.

خطة البحث:

1- تقديم حول حالة الدراسة

2- الأنظمة الجمركية ذات الصلة بعملية التصدير

3- التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية

4- التسهيلات الجمركية الهادفة إلى تقليص آجال الجمركة

5- واقع و آفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر

خاتمة

1- تقديم حول حالة الدراسة:

قبل التطرق إلى الأنظمة الجمركية الإقتصادية ذات الصلة بعملية التصدير، نتطرق إلى مهام إدارة الجمارك، حيث شهدت إدارة الجمارك إصلاحات وتعديلات من خلال انتهاجها سياسة جمركية تتلاءم مع التحول الذي يشهده الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية، هذا التحول و التطور واكبته مهام إقتصادية جديدة لإدارة الجمارك، بعدما كانت مهامها تقتصر على الجانب الجبائي بحكم تحصيلها لمختلف الحقوق والرسوم والضرائب[1] التي تفرض على البضائع التي تعبر الحدود البرية

والبحرية والجوية نتيجة لتموقع الإدارة و انتشارها عبر كافة منافذ الدخول و الخروج من و إلى الإقليم الجمركي من جهة، و تبعيتها لوزارة المالية من جهة أخرى.

أولا : الأهداف الاقتصادية تلخص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. **حماية السوق الداخلية من خلال** فرض الرقابة الجمركية على كل السلع الواردة إلى التراب الوطني.

2. **تشجيع الاستثمار** من خلال التطبيق الصارم للإعفاءات المنصوص عليها في التشريعات الخاصة بالاستثمار و منح كل التسهيلات الممكنة من اسراع في إجراءات المراقبة و الرفع (الاستفادة من الرواق الأخضر).

3. **المحافظة على الموارد المالية للبلاد** من خلال تطبيق مراقبة صارمة على تنقل رؤوس الأموال والمواد والمعادن الثمينة من وإلى الخارج سواء تم ذلك عن طريق أفراد أو مؤسسات.

4. **المحافظة على المكتسبات التاريخية للبلاد** من خلال ردع أي إخراج غير شرعي للتحف والإرث التاريخي بصفة عامة.

5. **المحافظة على سلامة الثروة النباتية و الحيوانية للبلاد** من خلال منع الإخراج غير الشرعي للسلالات النادرة وكذا منع أي استيراد للنباتات أو الحيوانات الحاملة للأمراض.

6. **وسيلة لتصحيح عجز ميزانية الدولة** عن طريق إحداث و تطبيق رسوم وحقوق لرفع موارد ميزانية الدول، حيث تشكل الإيرادات الجمركية من 17 إلى 20%من مجمل إيرادات الميزانية من الجباية العادية بدون الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد.

7. **المحافظة على توازن الميزان التجاري**، من بين السياسات التي تلجأ إليها الدولة للحفاظ على الميزان التجاري: السياسة الجمركية، وذلك بتشجيع التصدير على حساب الاستيراد من خلال الإعفاء وفرض إعانات (Subvention) للبضائع

المصدرة وفرض رسومات مرتفعة على البضائع المستوردة خاصة بضائع الكماليات أو الرفاهية.

8. **تطبيق سياسة التفضيل الجمركي** وذلك بفرض نسب رسوم وحقوق جمركية منخفضة في إطار الاتفاقيات التفضيلية الثنائية أو المتعددة الأطراف[2].

ثانيا: الأهداف السياسية: تعمل إدارة الجمارك على تطبيق بعض القرارات السياسية داخلية كانت أو دولية من خلال حظر الاستيراد من بلد معين كما هو الحال بالنسبة للبضائع المستوردة من اسرائيل أو أي بلد خاضع لحظر سياسي أو تجاري أو تشجيع الاستيراد من بلد معين كما هو الحال بالنسبة لدول الإتحاد المغاربي أو فلسطين.

ثالثا:أهداف صحيـة : تعمل إدارة الجمارك أيضا على تطبيق الإجراءات المتخذة في إطار المحافظة على صحة المستهلك وكذا منع انتشار الأمراض المعدية والخطيرة من خلال حظر استيراد من بلدان ظهرت فيها بؤر مرض معين أو إخضاع البضائع المستوردة لشهادات صحية.

رابعا: أهداف اجتماعية وأخلاقيـة: تطبق إدارة الجمارك مراقبة شديدة على كل البضائع التي يمكن أن تمس بثوابت وأخلاقيات المجتمع الجزائري سواء تعلق الأمر بكتب منشورات، تسجيلات أو أفلام أو أي بضاعة كانت من شأنها أن تمس بالدين الإسلامي، عادات وتقاليد الوطن أو أن تخدش الحياء العام والأخلاقيات المتعارف عليها.

خامسا: الأهداف الأمنيـة: تمس بعض البضائع بالأمن العام وعليه فإن إدارة الجمارك تعمل على منع دخول أو خروج هذا النوع من البضائع ومنها الأسلحة ، المخدرات، المفرقعات، المواد المتفجرة وكل الوسائل التي يمكن استعمالها للقيام بأعمال إجرامية، حيث أن المبدأ فيما يخص هذه البضائع هو الحظر التام والاستثناء

هو الاستيراد والتصدير بعد الحصول على التسريحات القانونية للاستعمال في الطب أو الصناعة أو الأمن.

2- **الأنظمة الجمركية ذات الصلة بعملية التصدير:**

مع التوجه الاقتصادي الجديد المتميز بانفتاح أكبر على التبادل الخارجي وانسحاب تدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي المباشر و اكتفائها بالتوجيه والمراقبة والتعديل قصد تطبيق المنافسة السليمة، تشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات، وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكييف دورها للمساهمة في هذه التحولات، ومن العناصر المحورية في هذا التكييف وضع آليات وميكانيزمات جمركية من طرف المشرع لفائدة المتعاملين تدعى" بالأنظمة الجمركية الاقتصادية"[3] حيث عرف مفهوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية تطورا تاريخيا فهي تعد مرحلة لاحقة للأنظمة التعليقية التي كانت تهدف إلى تعليق دفع الرسوم وإجراءات الحظر للبضائع المستوردة وكانت مرتبطة بالحماية التعريفية للإقليم الجمركي وبالتالي كان لها دور جبائي" أما الأنظمة الجمركية الاقتصادية فقد ظهرت حديثا وهي إضافة إلى مزاياها الجبائية توفر للمتعاملين شروط مناسبة لمواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق العالمية وهذا بالتقليل من مصاريف الإنتاج و الآجال الجمركية.

تهدف الأنظمة الجمركية الإقتصادية [4]إلى وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية، وتشمل هذه الأنظمة سبعة أنواع: **العبور، المستودع الجمركي، القبول المؤقت، إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، التصدير المؤقت، نظام استرداد الحقوق والرسوم DRAWBACK.**

تسمح هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك، وكذلك الحقوق والرسوم الأخرى وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها.[5]

أنواع الأنظمة الجمركة الاقتصادية: تصنف إلى ثلاث أنواع مختلفة استجابة لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين تتمثل في الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية ، والتجارية وأنظمة التنقل (العبور).

أولا : الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية: تسعى الأنظمة الاقتصادية الصناعية[6] إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية وهذا بتخفيض تكلفة الإنتاج، وتتمثل هذه الأنظمة في نظام التحسين الإيجابي والتحسين السلبي، نظام إعادة التموين بالإعفاء والمستودع الصناعي.

ثانيا: الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية: يعرف J.Claud Berre و Henri Tremeau في كتبهما (Droit Douanier) [7] بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات (ميكانزمات) تتغير حسب النشاط المعني (وقف أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير ... إلخ) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة كذلك .

وضمن مختلف أشكال الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية نميز ثلاث أنواع منها التي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية وهي : نظام المستودع الجمركي، نظام القبول المؤقت، نظام التصدير المؤقت).

ثالثا: أنظمة التنقل (العبور) تنص المادة 125 من قانون الجمارك على أن : "العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي أخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي ".

إن النظام الجمركي للعبور بنوعيه (الوطني و الدولي) ، يخص البضائع المنقولة والمعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية والموضوعة تحت مراقبة الجمارك من مكتب الانطلاق إلى مكتب الوصول ، ويتمثل الهدف الأساسي للجمارك من خلال متابعة سيرورة هذه العملية هو تفادي كل مخاطر التهريب بشتى أنواعه [8].

3- **التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية:** بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، فإن إدارة الجمارك تسعى إلى مرافقة المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيلات أخرى تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية .

ومن جملة هذه التسهيلات الجمركية نجد السماح للمتعاملين الاقتصاديين **بتصدير عينات معقولة و نماذج** من أجل عرضها و تجربتها بالإضافة إلى نظام **التصدير المؤقت** الذي كرسه قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي9: "هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر ذو الطابع الاقتصادي و هذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع."

و يساهم نظام التصدير المؤقت في ترقية التجارة الخارجية بتحسين صنع الأجهزة و المعدات بتطويرها وإدخال تكنولوجيات متطورة عليها مما يساهم في رفع الإنتاج و بالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.[10]

4-**التسهيلات الجمركية الهادفة إلى تقليص آجال الجمركة:** ويمكن أن نعددها في النقاط التالية:

4-1 **إجراءات الجمركة في الموطن:** من أجل **تقليص مدة مكوث البضاعة ووسائل النقل،** وذلك لتسهيل وتسريع عمليات الجمركة لمواجهة المتطلبات والرهانات الاقتصادية، ولكن لتحقيق هذه الأهداف فقد تم إقرار العمل بجملة من الميكانيزمات، ونعني إجراءات **الجمركة في الموطن** ، ان تتم عمليات الجمركة في منشآت ومحلات المعني أو المستفيد من الإجراء دون مرور البضاعة على مكتب الجمارك الذي ترتبط به المؤسسة و يوجد في دائرة اختصاصه مقر إقامتها.

وبالتالي للاستفادة من هذا الإجراء يستلزم عقد اتفاق بين المتعامل ومصلحة الجمارك يتضمن تحديد الالتزامات العامة و الخاصة المتعلقة بكل مؤسسة وتعهد المتعامل بالخضوع لجميع الالتزامات.

4-2 **التصريح بعد الإطلاع:** عندما لا تتوفر لدى المصرح جميع المعلومات اللازمة لإعداد التصريح، يرخص له ان يفحص البضائع قبل التصريح بها و يأخذ عينات منها ، لكن قبل الاطلاع على البضائع و فتح الطرود، يلزم المصرح بتقديم صريح للاطلاع يسمى "رخصة الفحص" وذلك بموجب المقرر[11] الصادر عن المدير العام للجمارك الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 84 من قانون الجمارك.

ومن بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة والتي من أهمها: **الفحص الجزئي للبضاعة، امكانية الفحص في محلات المتعامل الاقتصادي والفحص على الوثائق.**

4-3 **إجراءات الجمركة السريعة:** لقد اعتمدت الإجراءات السريعة للجمركة بموجب المنشور رقم 03 المؤرخ في 07 جانفي 1995 المتعلق بالإجراء السريع الخاص بالتخليص الجمركي للبضائع المرسلة برا، وذلك من اجل تسهيل التبادلات المغاربية البرية وذلك عن طريق تقليص مدة مكوث البضائع التي تمر عبر مكتب جمركي حدودي، وتسري هذه العملية بمجرد وصول البضائع بوسيلة النقل إلى المكتب الجمركي.

4-4 **استعمال النظام الالي في عملية الجمركة** (SIGAD): مع تزايد عدد المتعاملين الاقتصاديين وحجم المبادلات التجارية مع الخارج خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية لم يعد من الممكن إبقاءها على الطرق اليدوية لمعاجة التصريحات الجمركية، كما أصبح التحكم في النشاطات التجارية الدولية من خلال المراقبة البعدية حتمية ملحة.

تلك هي أهم الاسباب التي دفعت الجمارك الجزائرية الى اعتماد نظام الاعلام و التسيير الالي للجمار(SIGAD) منذ اكتوبر 1995 معوضا بذلك النظام الذي كان سائدا منذ 1986 ، وهذا بغية تسريع عملية الجمركة.

4-5 **التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر**[12]: إن المسار الأخضر (CIRCUIT VERT) إجراء يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك، حيث أن مرحلة الرقابة السابقة على التصريح ، و الفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر، و في هذا الصدد ، تجدر بنا الإشارة إلى أن المسار الأخضر كإجراء تسهيلي تناولته اتفاقية كيوتو المتضمنة تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية التي تمت مراجعتها من طرف المنظمة العالمية للجمارك (OMD) في جوان 1999 و وقعت عليها الجزائر في ديسمبر 2000 .

5-**واقع وآفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر: إن** السياسات والإجراءات المتصلة بتنويع الصادرات خارج المحروقات المتخذة من طرف السلطات العمومية ناجمة عن عدم استقرار أسعار النفط وما يترتب عنه، هذا ما دفع السلطات المعنية إلى التفكير في إمكانية تنويع الصادرات نظرا للتنوع المناخي وشساعة المساحة والتموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر في حوض الأبيض المتوسط[13]، مثل تصدير المنتجات الغذائية و الصناعية والخدماتية.

جدول (01): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (2000- 2018)

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	المواد الغذائية		المواد الخام		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيز الفلاحية		سلع التجهيز الصناعية		سلع إستهلاكية		المجموع
	و	%	و	%	و	%	و	%	و	%	و	%	
2000	32	5,23	44	7,19	465	75,98	11	1,80	47	7,68	13	2,12	612
2001	28	4,32	37	6,79	504	77,78	22	3,40	45	6,94	12	1,85	648
2002	35	4,77	51	5,99	551	75,07	20	2,72	50	6,81	27	3,68	734
2003	48	7,13	50	6,54	509	75,63	1	0,15	30	4,46	35	5,20	673
2004	59	7,55	90	5,63	571	73,11	0	0,00	47	6,02	14	1,79	781
2005	67	7,39	134	4,85	651	71,78	0	0,00	36	3,97	19	2,09	907
2006	73	6,17	195	3,72	828	69,93	1	0,08	44	3,72	43	3,63	1184
2007	88	6,61	169	3,30	993	74,55	1	0,08	46	3,45	35	2,63	1332
2008	119	6,14	334	2,27	1384	71,45	1	0,05	67	3,46	32	1,65	1937
2009	113	10,60	170	4,13	692	64,92	0	0,00	42	3,94	49	4,60	1066
2010	315	20,64	94	2,88	1056	69,20	1	0,07	30	1,97	30	1,97	1526
2011	355	17,22	161	2,13	1496	72,55	0	0,00	35	1,70	15	0,73	2062
2012	315	15,28	168	2,13	1527	74,05	1	0,05	32	1,55	19	0,92	2062
2013	402	19,96	109	2,18	1458	72,39	0	0,00	28	1,39	17	0,84	2014
2014	323	12,51	109	1,70	2121	82,15	2	0,08	16	0,62	11	0,43	2582
2015	235	11,93	106	2,23	1597	81,11	1	0,05	19	0,96	11	0,56	1969
2016	327	18,36	84	2,47	1299	72,94	0	0,00	53	2,98	18	1,01	1781
2017	349	18,08	73	2,28	1410	73,05	0,3	0,02	78	4,04	20	1,04	1930
2018	373	13,18	92	1,55	2242	79,21	0,3	0,01	90	3,18	33	1,17	2830

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك الفترة (2000-2018).[14]

من خلال هذا الجدول الذي حاولنا فيه التطرق إلى التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و الذي يتركز أساسا على ستة مجموعات، نلاحظ أن المنتجات نصف مصنعة تمثل نسبة 5.45 % من إجمالي حجم الصادرات خارج المحروقات بقيمة 2242 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2018 ، ثم تليها المواد الغذائية بقيمة تقدر ب 373 مليون دولار بنسبة تقدر ب 0.91 % من إجمالي الصادرات خلال نفس السنة، كما نلاحظ أيضا أن سلع التجهيز الصناعية تمثل نسبة 0.22 % بقيمة مقدرة ب 90 مليون دولار أمريكي، ثم تأتي المواد الخام وسلع الاستهلاك غير الغذائية لتتذيل الصادرات بنسبة 0.22 % و 0.08 % على التوالي خلال سنة 2018.[15]

لكن إذا ما نظرنا من زاوية المقارنة بين السنوات، فنجد أنه بالرغم من أن الصادرات مازالت تراوح مكانها إلا أنه هناك بوادر إيجابية يمكن استخلاصها من قراءة الجدول المذكور أعلاه، حيث نلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة والمواد الغذائية تعرف منحنى تصاعدي و لو كان ضئيل، حيث انتقلت قيمة الصادرات للنوع الأول من قيمة 465 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 2242 مليون دولار سنة 2018، والانتقال من قيمة 32 مليون دولار أمريكي إلى 373 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه.

جدول 2: الشركاء الرئيسيين للجزائر في التصدير خارج المحروقات

بلد الإستيراد	الحجم (مليون دولار)	الهيكل (%)
إيطاليا	5548	15,96
فرنسا	4492	12,92
إسبانيا	4142	11,91
الولايات المتحدة الأمريكية	3394	9,76

البرازيل	2082	5,99
تركيا	1960	5,64
هولندا	1849	5,32
بريطانيا العظمى	1611	4,63
البرتغال	917	2,64
بلجيكا	892	2,57
الهند	860	2,47
تونس	751	2,16
الصين	695	2
جمهورية كوريا	692	1,99
كندا	665	1,91
المجموع الفرعي	**30550**	**87,88**
المجموع	**34763**	**100**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (2017).[16]

من خلال ملاحظة الجدول رقم (02) يتبين لنا بالنسبة لسنة(2017) أن ستة (06) عملاء وزبائن رئيسيين للجزائر هم : إيطاليا تمثل أكبر متعامل تجاري ومستورد من الجزائر حيث تستورد (5.55 مليار دولار) وبنسبة 15,96 % من هيكل الصادرات الإجمالية ، وتحتل فرنسا(**4.50 مليار دولار**) و اسبانيا (**4.14 مليار دولار**) المرتبة الثانية و الثالثة تواليا بنسب 12,92 % و 11,91% على الترتيب من إجمالي هيكل الصادرات خارج المحروقات ، ونلاحظ الولايات المتحدة الامريكية (**3.39 مليار دولار**)، البرازيل (**2.08 مليار دولار**) وتركيا (**1.96مليار دولار**)، أما الصادرات الموجهة للدول العربية فهي ضئيلة جدا بحيث لا

تتعدى 2,16 % من هيكل الصادرات الإجمالية بالنسبة لتونس رغم إشتراك البلدين في الحدود الجغرافية. و يتضح ذلك جليا من خلال الرسم البياني الآتي:

الشكل01: أهم الشركاء الرئيسيين للجزائر في التصدير خارج المحروقات

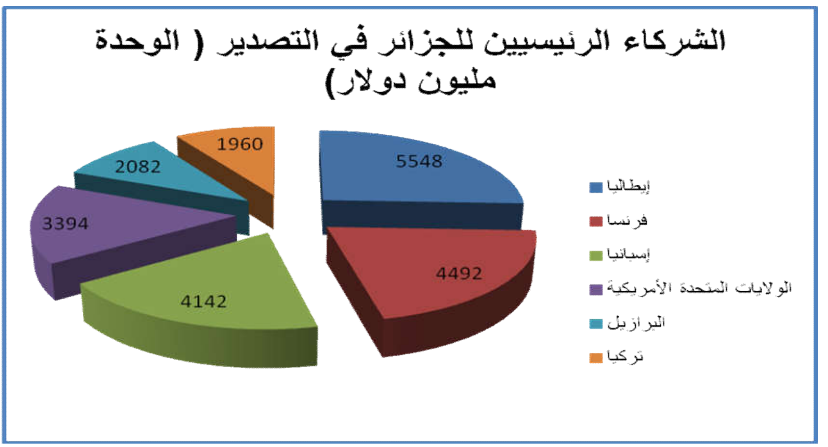

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (2017).[17]

بالنسبة للتوزيع حسب المناطق الاقتصادية في عام 2017، والجداول المرفقة تبين بوضوح أن معظم تجارتنا الخارجية ما زال الاستقطاب على شركائنا التقليديين، حيث تتصدر إيطاليا الدول التي تستورد من الجزائر بنسبة تقدر ب 15.96 % ، ثم تتوالى الدول المستوردة بنسب متفاوتة إلى أن تصل إلى كندا بنسبة 1.91 % ، ثم باقي الدول، لكن الملاحظ في شركاء الجزائر غياب الدول الإفريقية التي لها حدود مشتركة مع الجزائر، و هي نقطة لو استغلت لكانت الجزائر رائدة في تنويع صادراتها اتجاه السوق الإفريقية.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه، نجد أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تنويع صادراتها والنهوض بمجال التصدير خارج المحروقات لكي لا ترتكز فقط على السوق النفطية التي غالبا ما تشهد تذبذبات وعدم استقرار، والتي لم يعد سوقها يرتبط فقط بدالتي

الطلب و العرض بل أكثر من ذلك بالعوامل السياسية التي أصبحت العامل الأول في توجيه أسعار السوق النفطية.

ومن خلال ما تم تفصيله في هذا البحث، فنجد أن إدارة الجمارك تتيح كل التسهيلات والتحفيزات من أجل مرافقة المؤسسات الإقتصادية و ذلك بمختلف الأنظمة الجمركية الإقتصادية التي تساعدهم على تقليص التكاليف و كذا آجال الجمركة ما يعطيها تنافسية أكثر بسبب ربح الوقت و نقص التكاليف، إلا أنه نلاحظ من خلال بنية التركيب السلعي للصادرات الجزائرية أن صادرات المحروقات لازالت تستحوذ على حصة الأسد في التعامل الخارجي، كون أن إجمالي الصادرات من مواد غذائية و مواد خام ومواد نصف مصنعة والتجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة بمقدار 2830,3 مليون دولار من حجم الصادرات.

ولعل من بين الصعوبات التي تعرقل عملية التصدير نذكر ما يلي:

- عدم توفر المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على مستودعات التخزين بالخارج التي تمكنهم من الإستفادة من هذا النظام الجمركي، الذي يمنح لهم فرصة دراسة وتوفير المعلومات الكافية عن السوق الأجنبية، و بالتالي طرح بضائعهم في السوق الأجنبية في ظروف إقتصادية مواتية.
- التداخل في المهام الموكلة إلى الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ما يترتب عنه صعوبة تشخيص الوضعية ووضع أهداف استراتيجية واضحة.
- ضعف الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات مع عدم تنوع القاعدة الصناعية لهذه الأخيرة.
- عدم التحكم في تقنيات التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية.

- غياب التنسيق الجيد والفعال بين الوكالات التجارية وغرف التجارة والصناعة من جهة، والمصدرين من جهة أخرى حول إيجاد المنافذ والطرق الجيدة الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية وتسويقها.
- عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية لاسيما في مجال الجودة والنوعية، نظرا لغياب مخابر وطنية معتمدة، وكذا نقص المنافسة بين المؤسسات الجزائرية.
- هناك أيضا أسباب سياسية وأمنية حالت دون تحقيق تبادل تجاري بين الجزائر والدول المجاورة، مثل المغرب، النيجر ومالي، بسبب غلق الحدود معهم، ما يعيق حركة التجارة الخارجية بين هذه الدول.

وبالتالي، فإنه على الجزائر أن تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع صادراتها، وذلك عن طريق العمل على تطوير القدرات التكنولوجية وتقوية رأس المال البشري، السعي الجاد لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية وفتح المجال أمامها لتصدير منتجاتها، العمل على إقامة اتفاقيات تجارية والمعارض الدولية مع الدول المجاورة، لاسيما مع الدول الإفريقية من أجل ولوج السوق الإفريقية.

- **المراجع والمصادر المعتمدة:**

[1] عمر سالمان (2001)، الجمارك بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مطبعة دار الإسراء ، ص28.

[2] - Direction Générale Des Douanes, les régimes douaniers économiques, www.douane.gov.dz .

[3] المادة 115 مكرر من القانون رقم رقم17-04 المعدل و المتمم المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 16 فبراير 2017 يعدل و يتمم القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك.

[4] زكي رمزي،(1989) الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص190 – 186 .

[3]– المادة 115 من قانون رقم17–04 المعدل والمتمم المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق ل 16 فبراير 2017 يعدل ويتمم القانون رقم 79–07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك.

[4]– تحدد أحكام المشروع الصناعي في المواد من 160 إلى 164 من قانون الجمارك المذكور أعلاه.

5– J,Claud Berr Et Henri Tremeau , Le Droit Douanier , ,P 269.

[8] – زايد مراد ، (1993)، **الحماية الجمركية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ص : 246 .

[9] المادة 193 من قانون الجمارك المذكور أعلاه.

[10] A.C. Djebara, Avril 2006 « Les relations douane - entreprise : De la suspicion à la confiance réciproque » International Trade Customs And Invest Services I.T.C.I.S.

[11] أنظر المقرر رقم 18 المؤرخ في17 شوال 1419 الموافق 1999/02/03 ، يحدد كيفيات تطبيق المادة 84 من قانون الجمارك ، والذي يحدد شكل رخصة الفحص والشروط التي يرخص بموجبها أخذ العينات.

[12] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (2019)، التسهيلات الجمركية الممنوحة للمصدرين ، info@algex.dz ، تاريخ زيارة الموقع 2019/04/24 على الساعة 16:30 سا .

[13] عتيق الشيخ،(2011) الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران 2، ص 174.

[14] عبر الموقع: www.douane.gov.dz.تاريخ الولوج للموقع 2019/04/24 على الساعة 13:45.

[15] تقرير المديرية العامة للجمارك لسنة 2018 حسب الإحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للإحصائيات الجمركية CNIS .

[16] عبر موقعها www.andi.dz، تاريخ زيارة الموقع: 2019/04/24 على الساعة 16:30.

[17] عبر موقعها www.andi.dz تاريخ زيارة الموقع 2019/04/24 على الساعة 16:30.